

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ١١٧ من جدول الأعمال

### تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

#### تقرير الأمين العام

#### إضافة

#### أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في آخر تقرير للأمين العام بشأن الموضوع (A/50/666/Add.5)، على أساس الاشتراكات التي وردت حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ والإسقاطات نهاية العام.

#### ثانيا - حالة الاشتراكات

٢ - حتى نهاية تموز/يوليه، كانت ٨٣ دولة عضوا قد سددت بالكامل الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادلة، مقابل ٦٠ دولة عضوا في نفس الموعد في عام ١٩٩٥. ويعكس هذا التحسن الواضح استجابة عدد من الدول الأعضاء لنداءات الأمين العام بالرغم من أنه كانت هناك، في بعض الحالات، مشاكل اقتصادية خطيرة. بيد أنه برغم هذا الإظهار للدعم الذي يبعث على التفاؤل، فإن الاشتراكات غير المسددة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بلغت ٨٢٧,٤ مليون دولار، منها ٧٤ في المائة تمثل اشتراكات غير مسددة من الدولة العضو ذات أعلى معدل للأنصبة المقررة.

٣ - أما الاشتراكات المقررة التي لم تسدد حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ لعمليات حفظ السلام (٢,١٨ بليون دولار) والمحاكمتين الدوليتين (٢٢,٨ مليون دولار) فقد بلغ مجموعها ٢,٢ بليون دولار، منها مبلغ ٥٨٢,٧ مليون دولار في فترة لا ٣٠ يوما الواجب الدفع في غضونها. وما يبلغ تقريبا نصف مجموع هذا المبلغ الذي لم يسدد يمثل مبالغ واجبة الدفع من الدولة العضو ذات أعلى معدل للأنصبة المقررة.

### ثالثا - الحالة النقدية الحالية

٤ - إن الحالة النقدية للصندوق العام المشترك (الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص) أسوأ بقدر كبير مما كان متوقعا في التقرير السابق للأمين العام (A/50/666/Add.5). واستنادا إلى المعلومات التي وردت بحلول نهاية نيسان/أبريل، كان من المفترض حينئذ أن تدفع اليابان وألمانيا نصيبهما المقرر في الميزانية العادية بالكامل بحلول نهاية حزيران/يونيه وأن تقوم الدولة العضو ذات أعلى معدل للأنصبة المقررة بدفع مبالغ أخرى يبلغ مجموعها ١٦٥ مليون دولار بحلول نهاية تموز/ يوليه. ومن المبلغ الأخير، اعتمد مبلغ ٨٠ مليون دولار في الميزانية الوطنية لتلك الدولة العضو، شريطة تأكيد الحكومة أن الأمم المتحدة لم تتخذ أي إجراء لزيادة "تمويل أي برنامج من برامج الأمم المتحدة دون تحديد خفض مقابل للزيادة في مكان آخر في ميزانية الأمم المتحدة". وعلى أية حال، فإنه في حين دفعت اليابان وألمانيا نصيبهما المقرر في الميزانية العادية كما كان متوقعا، لم تبلغ المتحصلات الأخرى من الدولة العضو ذات أعلى معدل للأنصبة المقررة سوى ٧٨ مليون دولار بحلول نهاية تموز/ يوليه. ونتيجة لذلك، اضطر الأمين العام إلى اللجوء للاقتراض من حسابات حفظ السلام في وقت أسبق مما كان متوقعا.

### رابعا - إسقاطات التدفق النقدي للصندوق العام

٥ - من المتوقع أن تظل الحالة النقدية للصندوق العام المشترك سلبية لغاية نهاية عام ١٩٩٦. وتشير الإسقاطات حاليا إلى أنها ستكون سلبية بمبلغ ٢٨٧ مليون دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويعكس هذا التنبؤ دفع مبلغ مسقط قدره ١١٣ مليون دولار في الفترة بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ من الدولة العضو ذات أعلى معدل للأنصبة المقررة، بناء على تأكيدها بأن من المتوقع أن تكون المدفوعات بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر موازية على الأقل لمدفوعات عام مضى. وفي تاريخ هذا التقرير، لا يتوافر للأمانة العامة أي تأكيد بما إذا كان الاعتماد البالغ ٨٠ مليون دولار المشروع بتأكيد الحكومة سيدفع أو متى سيكون ذلك وبالتالي لم يدرج في الرصيد المسقط للصندوق العام المشترك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتستند تقديرات المدفوعات من الدول الأعضاء الأخرى إلى المعلومات المقدمة منها أو إلى تقديرات الأمانة العامة.

### خامسا - إسقاطات التدفق النقدي لعمليات حفظ السلام

٦ - على نحو ما جرى تأكيده من قبل، فإن إجراء التوقعات الخاصة بالتدفق النقدي لعمليات حفظ السلام أصعب بكثير منها للصندوق العام. فتحديد مواعيد ومبان الأنصبة المقررة والأثار التي ترتبها على أنماط الدفع يجعل أرقام التدفق النقدي أكثر تقلبا بكثير منها في حالة الميزانية العادية.

٧ - وفي التقرير السابق للأمين العام، كان من المتوقع أن يبلغ مجموع النسبة الخاصة بحفظ السلام ٥٨٦ مليون دولار بحلول نهاية عام ١٩٩٦. واستنادا إلى المعلومات الحالية، بما في ذلك المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها المستأنفة في حزيران/يونيه بشأن الأنصبة المقررة المتعلقة بحفظ السلام، جرى تعديل هذا الرقم ليصبح ٨٣٧ مليون دولار. ويتعلق هذا التعديل أساسا بتغيير في أحد الافتراضات.

٨ - وفي التقرير الأسبق للأمين العام، افترض أن الأنصبة المقررة التي ستعتمد في منتصف عام ١٩٩٦ ستختفي بالمبالغ الدائنة المتاحة. وتنشأ تلك المبالغ الدائنة في الحالات التي تقل فيها التكاليف الإجمالية في فترات الولاية السابقة عن المبالغ المقررة لتلك الفترات. ويعكس التوقع الحالي حقيقة أن الجمعية العامة، بموافقتها على بعض الأنصبة المقررة الجديدة في منتصف عام ١٩٩٦، لم تخفي المبالغ المقررة بخصم المبالغ الدائنة المتاحة. والبعثة الرئيسية التي تأثرت بهذا التغير في الافتراض هي مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. ولم تستخدم المبالغ الدائنة المتاحة في تخفيض الأنصبة المقررة لفترة الولاية بعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٩ - وفيما يتعلق بدفع تكاليف القوات والمعدات، من المتوقع الآن أنها ستبلغ ٣٥٠ مليون دولار لنهاية العام، بزيادة قدرها ٥٠ مليون دولار عن الإسقاط الأسبق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال من المتوقع أن تكون هناك دفعة خاصة في نهاية السنة قدرها ٢٧٥ مليون دولار، على أساس الحصول بالكامل بنهاية العام على الدفعات المتوقعة البالغ مجموعها ٤٠٠ مليون دولار من الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٦. وعلى هذا الأساس، سيبلغ مجموع الدين للدول الأعضاء فيما يتعلق بتكليف القوات والمعدات ٦٧٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

#### سادسا - خاتمة

١٠ - تشير الإسقاطات الآن إلى أن الحالة النقدية المشتركة للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ستبلغ ٥٥٠ مليون دولار، استنادا إلى رصيد سلبي قدره ٢٨٧ مليون دولار للصندوق العام المشترك ورصيد إيجابي قدره ٨٣٧ مليون دولار لعمليات حفظ السلام. وهذا يعكس تحسنا شاملا بالمقارنة بالتقدير الأسبق البالغ ٣٨٨ مليون دولار، ولكنه يشير إلى تدهور حالة الميزانية العادية.

١١ - بل إنه حتى إذا وردت جميع الاشتراكات المتوقعة الآن، سيصل الصندوق العام المشترك إلى نهاية العام بعجز خطير مع الاعتماد على الاقتراض غير الحصيف من الناحية المالية من حسابات حفظ السلام لتمويل المهام الأساسية المستمرة. وعلاوة على ذلك، يجري تخفيض مستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام وستقل أكثر من ذلك عندما تقرر الجمعية العامة خصم المبالغ الدائنة المتاحة من الأنصبة المقررة في المستقبل. ونتيجة لذلك، يمكن توقع انخفاض مستوى الأرصدة النقدية لحفظ السلام، ومعها الدعامة المالية التي أتاحت، إلى جانب الدين المستحق للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، استمرار المنظمة في أداء وظائفها الأساسية بالرغم من هذه الحالة النقدية السيئة.

١٢ - ولذلك يبقى من المحموم مواصلة بذل الجهد المتضافرة لتخفيض مستوى الاشتراكات المقررة غير المدفوعة من أجل تعزيز الحالة المالية العامة للمنظمة، وإلى جانبها، قدرتها على الاضطلاع بالأنشطة المسندة إليها بصورة فعالة.

-----